



دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائب

حسن مُكراد
النائب
حسن مراد

بيروت في

٢٤ / ٨ / ٢٠٢٤



النائب
حسن مُكراد

دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: حول آليات متابعة ملفات وزارة الأشغال العامة والنقل وتوزيع مشاريع صيانة وتأهيل الطرق في البقاع الغربي وراشيا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

حيث إن وزارة الأشغال العامة والنقل تتولى، في إطار صلاحياتها القانونية، إدارة وصيانة وتأهيل شبكة الطرق العامة، وتخصيص الاعتمادات وتنفيذ الأشغال وفقاً للأصول القانونية والمالية وأحكام قانون الشراء العام.

وحيث إن السجلات المنشورة لدى هيئة الشراء العام تُظهر تعدد عمليات التلزم وطلبات العروض المتعلقة بتأهيل وصيانة الطرق في قضائي البقاع الغربي وراشيا، بما في ذلك عمليات تلزم شملت عدداً من الطرق والبلدات، ما يقتضي وضوحاً كاملاً في معايير تحديد الأولويات وتوزيع المشاريع والاعتمادات والكميات بين المناطق والبلدات.

وحيث إن وزارة الأشغال العامة والنقل شهدت مؤخراً جولة ميدانية في البقاع الغربي وراشيا تناولت، وفق ما أعلن عنها، مطالب وأولويات إنمائية في المنطقة، الأمر الذي يثير ضرورة التحقق من الآلية المؤسسية التي تعتمدها الوزارة لتحويل المطالب المحلية إلى مشاريع وأعمال والتزامات مالية، ولا سيما لجهة تحديد الأولويات واختيار الطرق والبلدات والكميات والأعمال المطلوب تنفيذها.

وحيث إن أي تدخل أو متابعة لملفات الإدارة العامة، أياً كان مصدره، يجب أن يتم ضمن الصلاحيات القانونية والأصول الإدارية المعتمدة، وبما يحفظ مبدأ المساواة بين المناطق والبلديات، ويحول دون إخضاع توزيع المال العام لأي اعتبارات شخصية أو حزبية أو انتخابية.

وحيث إن حق النواب في الرقابة على أعمال الحكومة، وحق المواطنين في معرفة كيفية إدارة المال العام، يقتضيان توافر معلومات دقيقة وموثقة حول آليات اتخاذ القرار، والجهات التي تقدمت بالطلبات، والأسس التي اعتمدت في ترتيب الأولويات، والاعتمادات المخصصة والمشاريع المنفذة.

وحيث إن هذه المعطيات تثير تساؤلات جدية حول مدى التزام الوزارة بمعايير موحدة وشفافة في إدارة ملفات الأشغال وتوزيع مشاريع تأهيل وصيانة الطرق في البقاع الغربي وراشيا، وحول ما إذا كانت جميع الطلبات تُعالج وفق مسار إداري واحد، أم أن بعضها يحظى بمتابعة أو أولوية من خارج الآليات الإدارية المعتمدة.



لذلك، أتشرف بأن أوجه بواسطة رئاستكم الموقرة إلى الحكومة، وتحديدًا إلى وزير الأشغال العامة والنقل السيد فايز رسامني، الأسئلة التالية:

أولاً – حول آلية متابعة الملفات والطلبات لدى وزارة الأشغال العامة والنقل

1. ما هي الآلية الإدارية والقانونية المعتمدة لدى وزارة الأشغال العامة والنقل لتلقي طلبات البلديات والاتحادات البلدية والنواب والجهات المحلية المتعلقة بتأهيل وصيانة الطرق؟
2. ما هي الجهة أو الجهات المختصة داخل الوزارة بدراسة هذه الطلبات وترتيب الأولويات وتحويلها إلى مشاريع أو ملفات تلزيم أو أوامر تنفيذ؟

ثانياً – حول الدور الذي يقوم به الأشخاص غير الموظفين في الوزارة في متابعة الملفات

1. ما هي الصفة الرسمية أو الوظيفية للسيد علي إسماعيل، الذي ظهر، وفق ما نشر إعلامياً، مشاركاً في الجولة التي قام بها وزير الأشغال العامة والنقل في البقاع الغربي وراشيا، وما إذا كان يتولى أي مهمة رسمية لدى الوزارة؟
2. هل يملك المذكور أي تفويض أو تكليف رسمي من وزارة الأشغال العامة والنقل لمتابعة ملفات أو طلبات أو مشاريع تتعلق بالبقاع الغربي وراشيا؟ وفي حال الإيجاب، يرجى تزويدنا بنسخة عن قرار التكليف أو التفويض وتحديد نطاقه ومدته.
3. هل تعتمد الوزارة أي آلية نتيج للأشخاص أو الجهات السياسية أو الحزبية متابعة الملفات الإنمائية خارج القنوات الإدارية الرسمية؟ وفي حال النفي، ما هي الإجراءات المعتمدة لضمان أن جميع الطلبات تخضع للمسار الإداري ذاته، بصرف النظر عن الجهة التي تقدمت بها أو تابعتها؟

ثالثاً – حول توزيع مشاريع وكميات الإسفلت في البقاع الغربي وراشيا

يرجى تزويدنا بكشف تفصيلي عن جميع مشاريع وأعمال صيانة وتأهيل الطرق التي نفذتها أو التزمت بها وزارة الأشغال العامة والنقل في قضائي البقاع الغربي وراشيا خلال عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، يتضمن، لكل مشروع أو ملف:

1. اسم البلدة والطريق أو المقطع المستفيد.
2. طبيعة الأشغال المقررة، ولا سيما أعمال التزفيت أو إعادة التأهيل أو الصيانة.
3. الكمية الإجمالية من الإسفلت أو المواد المستخدمة، بالطن، إن كانت محددة في دفتر الشروط أو العقد.
4. قيمة الالتزام أو العقد، مع تحديد مصدر التمويل والاعتماد الذي جرى الصرف منه.
5. تاريخ طلب المشروع وتاريخ الموافقة عليه وتاريخ التلزيم وتاريخ المباشرة بالتنفيذ.
6. اسم المتعهد أو الشركة الفائزة، وفقاً لنتيجة التلزيم المنشورة أو العقد المبرم.
7. نسبة التنفيذ الفعلية لكل مشروع حتى تاريخ الإجابة على السؤال.
8. المبالغ التي دفعت فعلياً لكل مشروع، والمبالغ المتبقية، إن وجدت.
9. المشاريع أو الملفات التي تم الالتزام بها ولم يبدأ تنفيذها، مع بيان أسباب عدم التنفيذ.
10. المشاريع أو الطلبات التي تقدمت بها بلديات أو اتحادات بلدية في البقاع الغربي وراشيا ولم تتم الموافقة عليها، مع بيان أسباب الرفض أو عدم الإدراج.



رابعاً – حول عدالة توزيع الاعتمادات والمشاريع

1. هل لدى وزارة الأشغال العامة والنقل جدول أو خطة سنوية لتوزيع الاعتمادات المخصصة لصيانة وتأهيل الطرق بين الأفضية والمناطق اللبنانية؟ وفي حال وجودها، يرجى تزويدنا بالمعايير المعتمدة في تحديد حصة كل قضاء أو منطقة، وبالبيانات المتعلقة بحصة قضائي البقاع الغربي وراشيا مقارنة بباقي الأفضية خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

خامساً – حول ضمان الشفافية ومنع التدخلات غير المؤسساتية

1. ما هي الإجراءات التي تعتمدها الوزارة لضمان عدم تأثير أي جهة سياسية أو حزبية أو شخصية في تحديد أولويات مشاريع صيانة وتأهيل الطرق أو في توزيع كميات الإسفلت والاعتمادات؟
2. وهل توجد لدى الوزارة آلية داخلية لتوثيق ومراقبة أي تدخل أو طلب خارجي يتعلق بترتيب أولويات المشاريع أو تعديلها؟
3. وفي حال وجود هذه الآلية، يرجى تزويدنا بالنصوص أو القرارات التي ترعاها، وبيان الجهة المسؤولة عن مراقبة الالتزام بها.

إن الغاية من هذه الأسئلة ليست الاعتراض على تنفيذ أي مشروع إنمائي في البقاع الغربي وراشيا، بل التأكد من أن هذه المشاريع، كما يجب أن يكون عليه الأمر في جميع المناطق اللبنانية، تخضع لمعايير فنية وإدارية موحدة، وأن توزيع المال العام يتم على أساس الحاجة والأولوية والمصلحة العامة، وبعيداً عن أي محاصصة أو تمييز أو تدخل سياسي.

بناء على ما تقدم،

فإنني أمل من دولتكم إجراء المقتضى القانوني وإحالة هذا السؤال إلى الحكومة لكي تعتمد إلى الإجابة عليه خلال المهلة المحددة في المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا إلى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

يسوتفضلوا بقبول الاحترام

النائب

بيروت في

٢٠٢٤/٩/٢٤